أردوغان يدين الاعتداءات الحوثية على السفن في البحر الأحمر ويؤكد وقوف بلاده التام إلى جانب المملكة ويرحّب بالتحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات

ولي العهد السعودي يبحث مع الرئيس التركي تطورات الأوضاع في المنطقة

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

عواصم ـ وكالات: أجرى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي اتصالا هاتفيا بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وجرى خلال الاتصال بحث العلاقات الثنائية بين المملكة وتركيا وسبل دعمها وتعزيزها في عدد من المجالات، بحسب وكالة الأنباء السعودية «واس».

كما جرى خلال الاتصال بحث تطورات الأوضاع في المنطقة.

وقد أكد الرئيس التركي إدانة بلاده واستنكارها للاعتداءات التي شنتها ميليشيا الحوثي على السفن في البحر الأحمر، ووقوف بلاده التام إلى جانب المملكة، كما رحب أردوغان بإنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات الذي تقوده المملكة، متمنيا له كل التوفيق لتحقيق أهدافه.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان أجرى اتصالا هاتفيا مماثلا بالرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وجرى خلال الاتصال بحث تطورات الأوضاع في المنطقة وانعكاساتها الإقليمية والدولية على مختلف المستويات، وقد أكد سمو ولي العهد على ضرورة تغليب لغة الحوار لخفض التصعيد وعلى أهمية بذل كافة الجهود الممكنة لتحقيق التهدئة التي تمهد الطريق لحلول دبلوماسية تحقق نتائج إيجابية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، ويمنع الانجرار إلى صراع أوسع، تطال تداعياته الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

كما تم خلال الاتصال استعراض مجالات التعاون القائمة بين البلدين وسبل تعزيزها.

في غضون ذلك، بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الإماراتي، خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية البحريني د.عبداللطيف الزياني، مجمل التطورات الإقليمية، والجهود المبذولة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما استعرض الجانبان العلاقات الأخوية الراسخة بين دولة الإمارات ومملكة البحرين، وأطر التعاون المشترك، وسبل تعزيزها بما يخدم المصالح المتبادلة للبلدين الشقيقين، ويحقق الخير والازدهار لشعبيهما، بحسب وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

وفي ذات السياق، بحث نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي مع فولكر تورك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، خلال زيارته المملكة أمس، التطورات في المنطقة، وتداعيات التصعيد الذي تشهده، وجهود إنهائه واستعادة الهدوء وتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين.

كما استعرض الجانبان، خلال اللقاء، سبل تعزيز التعاون القائم بين الأردن ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بحسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا).

الأنصاري: التواصل بين إيران وأميركا عبر الوسطاء فقط والأولوية للعودة إلى المفاوضات

قطر تؤكد استمرار جهود الوساطة ودعم جميع مساعي نزع فتيل التوتر

الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف

عواصم ـ وكالات: استعرض الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، خلال اتصال هاتفي علاقات التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها، وآخر المستجدات الإقليمية، لاسيما الجهود الديبلوماسية المبذولة والتنسيق المشترك لخفض التصعيد وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

ونقلت وكالة الانباء القطرية «قنا» أن رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أكد ضرورة التزام جميع الأطراف بالحوار والديبلوماسية، وتنفيذ ما تم التوافق عليه في إطار مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، بما في ذلك ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، للحفاظ على أمن المنطقة، وصون المكتسبات التي تحققت، وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وجدد دعم دولة قطر الكامل لجميع المساعي الرامية إلى نزع فتيل التوتر، والتوصل إلى اتفاق شامل يحقق السلام المستدام في المنطقة.

إلى ذلك، أعلن مستشار رئيس مجلس الوزراء المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية القطرية د.ماجد الأنصاري أن الجهود الرامية إلى إيجاد حل ديبلوماسي وخفض التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران مستمرة. وأوضح أنه لا يوجد اتفاق حتى الآن، وأن الأولوية هي العودة للمسار الديبلوماسي. و«لتحقيق هذا يجب ضمان وقف النار وفتح مضيق هرمز». وإذ شدد على أنه «لا خطط لمفاوضات مباشرة بين إيران وأميركا حاليا»، أكد الأنصاري أن «التواصل بين إيران وأميركا يتم الآن عبر الوسطاء فقط». وقال المتحدث في تصريح اثناء مؤتمره الصحافي أمس: «يمكننا أن نؤكد أن الجهود لاتزال مستمرة مع جميع الأطراف»، مضيفا أن المفاوضات تتركز على «حل قصير الأمد يساعد على إعادة إحياء المفاوضات والعودة إلى جهود الوساطة بشكل كامل». وذكر الأنصاري أن الشيخ محمد بن عبدالرحمن بحث هاتفيا مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف جهود خفض التصعيد في المنطقة، وجدد دعم قطر مساعي التوصل الى اتفاق شامل يحقق السلام في المنطقة.

وأشار إلى أن رئيس الوزراء أجرى خلال الأيام الماضية اتصالات مع وزراء خارجية السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان والبحرين، إضافة إلى الأردن ومصر وألمانيا وكندا، لبحث تنسيق الجهود الرامية إلى خفض التوتر، وتعزيز حرية الملاحة، ودعم الحلول السياسية في المنطقة. وأضاف أن هذه الاتصالات تأتي في إطار إطلاع الشركاء الإقليميين والدوليين على مستجدات الأزمة وحشد الدعم للمسار الديبلوماسي، مؤكدا أن دول المنطقة تعمل بصورة جماعية لتجنب أي تصعيد وإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وتقود قطر، إلى جانب باكستان، جهود الوساطة الرامية إلى إبرام اتفاق نهائي يضع حدا للحرب، وأفضت مساعي الدوحة وإسلام آباد إلى مذكرة التفاهم، وحالت دون تصعيد أكبر للصراع في الأيام القليلة الماضية.

وتطرق الأنصاري إلى خطة السلام الأميركية الرامية إلى إنهاء الحرب في قطاع غزة. وقال «من الواضح أمام المجتمع الدولي من يعطل تنفيذ الاتفاق»، مضيفا أن «المسؤولية الكاملة تقع على الطرف الإسرائيلي». وأشار إلى أن تكثيف الضربات الإسرائيلية في الأيام الماضية يشكل محاولة من إسرائيل لـ «تعطيل الحلول السلمية فيما يتعلق بالصراع».

أنباء مصرية

في عدد من المحافظات والمدن الجديدة

صندوق «الإسكان الاجتماعي» يستعد لطرح 15 ألف وحدة سكنية بنظام الإيجار خلال شهر

القاهرة ـ ناهد إمام

أعلنت م.راندة المنشاوي وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية عن استعداد صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري التابع للوزارة، لطرح 15 ألف وحدة سكنية بنظام الإيجار بعدد من المحافظات والمدن الجديدة، وذلك خلال شهر، وفقا للشروط التي اعتمدها مجلس الوزراء. وأضافت أن هذا الطرح يأتي تنفيذا للتوجيهات الصادرة من الرئيس عبدالفتاح السيسي، بشأن طرح وحدات سكنية بنظام الإيجار الشهري للمواطنين، بما يسهم في تلبية مطالب عدد كبير من المواطنين على مستوى الجمهورية فيما يتعلق بالحصول على وحدات سكنية وفقا لإمكاناتهم وقدراتهم المالية. وأوضحت وزيرة الإسكان أن الإعلان الجديد بنظام الإيجار والخاص بصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري يتضمن 8464 وحدة بالمحافظات، و3256 وحدة بالمدن الجديدة، و3280 وحدة من الوحدات المنفذة ضمن المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، لافتة إلى أن هذه الوحدات ستطرح بخلاف الوحدات التي سبق إعلان الاستعداد عن طرحها من خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بواقع 5 آلاف وحدة بنظام الإيجار المنتهي بالتملك، خلال شهر أيضا. وأشارت المنشاوي إلى أن صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري مستمر في طرح الوحدات السكنية ضمن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» ويستعد لطرح إعلان جديد لوحدات محور محدودي الدخل، بنظام التمليك، في المحافظات والمدن الجديدة، وذلك قبل نهاية العام الحالي. وأكدت وزيرة الإسكان أن الوزارة تحرص على تنويع محاور الوحدات السكنية التي يتم طرحها، لتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع، وتوفير بدائل سكنية متعددة تتناسب مع مستويات الدخول والقدرات المالية للمواطنين، ويسهم في تحقيق أهداف الدولة في توفير السكن الملائم والارتقاء بجودة الحياة. من جانبها، أشارت مي عبدالحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، إلى أن الإعلان الجديد بنظام الإيجار للصندوق يتضمن طرح 8384 وحدة بمساحة 90م2، و80 وحدة بمساحة 75م2 بالمحافظات.

وأضافت أن الوحدات المطروحة من خلال الصندوق بالمحافظات، بمساحة 90م2، تقع في محافظات: القاهرة، الجيزة، القليوبية، المنوفية، دمياط، الإسماعيلية، السويس، البحيرة، بني سويف، الفيوم، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، مطروح، بينما تشهد محافظة المنيا فقط طرح وحدات بمساحة 75م2. وقالت الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري: إن الإعلان الجديد للإيجار يشهد أيضا طرح 3256 وحدة بالمدن الجديدة بواقع 2606 وحدات سكنية بمساحة 90م2، و650 وحدة بمساحة 75م2.

أنباء سورية

وزيرا الدفاع القطري والسوري يبحثان أوجه التعاون والتنسيق ودعم الاستقرار

الشيخ سعود بن عبدالرحمن نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع القطري

وزير الدفاع السوري اللواء مرهف أبو قصرة

عواصم ـ وكالات: أجرى وزير الدفاع السوري اللواء مرهف أبو قصرة اتصالا هاتفيا مع الشيخ سعود بن عبدالرحمن بن حسن آل ثاني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع القطري، بحثا خلاله القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وقالت وكالة الأنباء السورية «سانا» ان الاتصال تناول مستجدات الأحداث الإقليمية والدولية الراهنة، وبحث أوجه التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين، وسبل تعزيز التنسيق بما يخدم المصالح المشتركة، ويدعم الأمن والاستقرار.

في غضون ذلك، نقلت قناة «العربية» عن مصادر لم تسمها أن «الجيش السوري أعلن حالة استنفار عسكري دون إعلان الأسباب» على الفور.

وفي السياق، توغلت قوة للاحتلال الإسرائيلي مجددا، في قرية معرية بمنطقة حوض اليرموك في ريف درعا الغربي.

وأفادت وكالة الأنباء السورية «سانا» بأن قوة للاحتلال توغلت بشكل محدود في الجهة الغربية من القرية، وقامت بتفتيش عدد من منازل المدنيين قبل أن تنسحب من المنطقة دون تسجيل أي حالات اعتقال.

وأشارت إلى أن قوات الاحتلال واصلت على مدى اليومين الماضيين، أعمال تجريف وفتح طريق ترابي قديم شمال وادي الرقاد من جهة قرية معرية، مستخدمة آلية هندسية، ترافقها دبابة وسيارة من نوع «بيك أب». وتواصل إسرائيل انتهاك اتفاق فض الاشتباك لعام 1974، عبر توغلاتها المتكررة في الجنوب السوري، ومداهمة منازل المدنيين واعتقالهم، وتجريف الأراضي، والاعتداءات بالقذائف وغيرها.

وتطالب سورية باستمرار بخروج الاحتلال الإسرائيلي من أراضيها، مؤكدة أن جميع الإجراءات التي يتخذها باطلة وملغاة، ولا يترتب عليها أي أثر قانوني وفقا للقانون الدولي، كما تدعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته وإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجنوب السوري.

المغرب يؤكد أنه حذّر مدريد مسبقاً من مخاطر قرار قضائي جديد حول المهاجرين عبر البحر

أوروبا تبحث تداعيات تدفق المهاجرين على سبتة .. وإسبانيا: فضاء شنغن لم يتأثر

عواصم ـ وكالات: عقد وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي اجتماعا طارئا بناء على دعوة اسبانيا أمس، سعيا لاستخلاص دروس مبكرة من أزمة مدينة سبتة، بعدما أدى تدفق آلاف المهاجرين نحو الجيب الإسباني الواقع في شمال أفريقيا ووفاة العشرات منهم، إلى تصاعد التوتر بين مدريد ودول أعضاء في الكتلة تتبنى مواقف أكثر تشددا، في وقت قال المغرب انه حذر اسبانيا من مخاطر قرار قضائي جديد يستثني المهاجرين عبر البحر من الترحيل الفوري.

وأكد وزير الداخلية الإسباني فرناندو غراندي مارلاسكا أن التدفق الأخير للمهاجرين غير النظاميين إلى سبتة، لم يقوض فضاء منطقة شنغن الأوروبية.

وأضاف أن إسبانيا أعادت بالفعل إلى المغرب 70 ألفا من أصل 72 ألف مهاجر وصلوا إلى سبتة. وأسفر التدفق غير المسبوق الذي بدأ في 30 يوليو عن مقتل 72 شخصا، وفق الحكومة، بينهم أشخاص غرقوا أثناء محاولتهم السباحة حول حاجز حدودي في البحر المتوسط، وأثار خلافا ديبلوماسيا بين مدريد وشركائها في الاتحاد الأوروبي.

وقال مارلاسكا للصحافيين في مدريد عقب محادثات طارئة مع نظرائه الأوروبيين «من الواضح أن هذه الأزمة لم تقوض فضاء شنغن بأي شكل».

وأضاف «اتفقنا جميعا على أن منطقة شنغن لم تكن في خطر على الإطلاق»، مؤكدا أنه «لم تكن هناك أي إمكانية لانتقال المهاجرين من سبتة إلى أوروبا القارية».

وتفرض عمليات تدقيق في جوازات السفر على الحدود بين سبتة والبر الإسباني.

وأثار وصول المهاجرين توترا بين إسبانيا وشركائها في التكتل، بعدما دعت إيطاليا والدنمارك إلى تعليق عضويتها في فضاء شنغن الذي يتيح حرية التنقل.

وكان متوقعا أن يكون اجتماع أمس متوترا، لكن مارلاسكا قال إنه جرى «في أجواء بناءة تماما». ورغم موقفها المتشدد في البداية، عادت الدنمارك ورحبت برد مدريد.

وقال وزير الهجرة والاندماج الدنماركي مورتن بودسكوف «أنا سعيد للغاية باستجابة إسبانيا السريعة، ولاسيما بنشرها قوات الشرطة والجيش، وعودة العديد من المهاجرين إلى المغرب».

إجراءات أمنية عند الحدود الإسبانية ـ الفرنسية للتدقيق في وضع الرعايا من خارج أوروبا القادمين من إسبانيا (أ.ف.ب)

وشدد في بيان عقب الاجتماع الطارئ لوزراء الداخلية على أن «هذه الأحداث تظهر مدى أهمية الحفاظ على سيطرتنا على حدود الاتحاد الأوروبي».

وكان رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز الذي تتبنى حكومته نهجا منفتحا في قضية الهجرة، وجه رسالة إلى رؤساء المؤسسات الأوروبية، انتقد فيها الموقف «الأناني» للبلدان التي طالبت باستبعاد بلاده من منطقة شنغن وطالب بعقد اجتماع طارئ للدول السبع والعشرين. وبهدف محاولة التوصل إلى أرضية مشتركة، عقد المؤتمر أمس عبر الفيديو، سبقه اجتماع للسفراء أعربت فيه إسبانيا، وفق مصدر ديبلوماسي، عن «إحباطها إزاء غياب التضامن» من جانب بعض دول الاتحاد الأوروبي. واستبقت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، الاجتماع بالدعوة إلى رد مشترك على أزمة الهجرة ي أيام معدودة، معتبرة أنها فرصة لاستخلاص «دروس» من أجل «رد أوروبي مشترك» بهدف «تعزيز حماية الحدود». وكتبت فون دير لاين في رسالة وجهتها إلى رئيس الوزراء الإسباني أن «هذه الحادثة تظهر بوضوح ضرورة المضي أبعد في تعزيز حدودنا عند النقاط الأكثر حساسية».

إلى ذلك، قال مسؤول مغربي رفيع لوكالة فرانس برس إن بلاده حذرت إسبانيا، قبل حادثة تدفق المهاجرين إلى سبتة، من المخاطر الناجمة عن قرار قضائي إسباني يستثني المهاجرين عبر البحر من الترحيل الفوري، وهو ما سارعت مدريد إلى نفيه. وأوضح المسؤول المغربي الرفيع لوكالة فرانس برس وعدد من وسائل الإعلام الأخرى مشترطا عدم الكشف عن هويته، أن سلطات بلاده نبهت مدريد إلى المخاطر التي قد يسببها قرار المحكمة العليا الإسبانية القاضي باعتبار أن الإعادة الفورية للمهاجرين لا تنطبق على الأشخاص الواصلين عبر البحر. وقال «لقد أوضحنا أن هذا الحكم سيولد مشكلة، وقد حدث ذلك فعلا». وكان سانشيز تحدث الجمعة عن شائعات مضللة روجت لها «مافيات» التهريب، مستغلة هذا القرار القضائي. وبحسب المسؤول المغربي، بدأت الاتصالات مع إسبانيا بهذا الشأن في 22 أو 23 يوليو الماضي. وأكد في المقابل عدم وقوع أي خلل في المنظومة الأمنية المغربية.

وقال «من التبسيط القول إن المغرب كان عليه استخدام القوة لوقف المهاجرين، فهذا يدل على عدم فهم هذه الظاهرة».

وأضاف أن قوات الأمن لم يكن بإمكانها الدخول في مواجهة مع هذا العدد الكبير من الأشخاص. وشدد المسؤول على أن التصدي للهجرة غير النظامية مسؤولية مشتركة، مؤكدا أن الرباط ومدريد تصرفتا «كشريكين موثوقين»، وأنهما تواصلان العمل بتنسيق كامل بشأن قضايا الهجرة.